

# حوافز الاستثمار في مصر

سبتمبر ٢٠٢٣

إشراف:  
عمرو أبو العلا

إعداد:  
أحمد إسماعيل  
ريهام الكرداوي  
منى عماد

إخراج فني  
مصطفى أبو العلا

# المحتويات

صفحة

٥	مقدمة
٦	أولاً: رؤية الدولة الخاصة بمنح الضمانات والحوافز الاستثمارية طبقاً لقانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧
١٤	ثانياً: توزيع الحوافز الضريبية وغير الضريبية وفقاً للأنظمة الاستثمارية
٢٨	ثالثاً: الحوافز الاستثمارية في القطاعات المستهدفة
٣٣	رابعاً: الحوافز الضريبية وفقاً لقانون تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقانون الشركات وقانون سوق رأس المال



تسعى مصر الي جذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية بهدف تحقيق معدلات نمو مرتفعة، وتدعيماً لذلك التوجه، فقد تضمن قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ ولائحته التنفيذية العديد من الضمانات والحوافز سواء خاصة أو عامة أو إضافية، والتي تهدف إلى حماية المستثمرين ضد نزع الملكية، والتسعير الإجباري، والحق الكامل في تحقيق المكاسب وتوزيع الأرباح، وقد صدر خلال الفترة الماضية العديد من القرارات الهادفة إلى تفعيل منظومة الحوافز المنصوص عليها في القانون، وإضافة قطاعات وأنشطة جديدة يتم منحها تلك الحوافز نظراً لارتباطها المباشر بتحقيق التنمية في المناطق الأكثر احتياجاً، وزيادة معدلات الإنتاج وتوفير فرص العمل، فضلاً عن تحفيز الاستثمارات في المجالات والأنشطة والقطاعات والمناطق التي تخدم خطة التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى التوسع في عملية منح حافز الموافقة الواحدة (الرخصة الذهبية) لعدد كبير من الشركات التي تؤسس لإقامة مشروعات استراتيجية أو قومية بهدف تحقيق التنمية.

## ضمانات وحوافز الاستثمار وفقاً للقانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧:

وضع قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ عدة مبادئ حاكمة للاستثمار في مصر من أهمها المساواة في الفرص الاستثمارية، ومراعاة تكافؤ الفرص حيث تكفل الدولة للمستثمر الأجنبي معاملة مماثلة لتلك التي تمنحها للمستثمر الوطني، وتلتزم الدولة باحترام وإنفاذ العقود التي تبرمها، وفي هذا الإطار تضمن القانون العديد من الضمانات والحوافز سواء عامة أو خاصة أو إضافية بالإضافة إلى حافز الموافقة الواحدة (الرخصة الذهبية)، والتي يتم منحها للشركات التي تعمل في المشروعات الاستراتيجية أو القومية وفقاً لضوابط وشروط معينة.



### ضمانات الاستثمار

يضمن القانون معاملة عادلة للمستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء، كما يضمن للمستثمرين الأجانب حرية تحويل الأرباح بالعملة الأجنبية بدون أي قيود، وتتمثل أهم الضمانات وفقاً لهذا لقانون فيما يلي:

■ تتمتع جميع الاستثمارات المُقامة في جمهورية مصر العربية بالمعاملة العادلة والمنصفة، ويجوز استثناء بقرار من مجلس الوزراء تقرير معاملة تفضيلية للمستثمرين الأجانب تطبيقاً لمبدأ المعاملة بالمثل.



■ لا تخضع الأموال المستثمرة لأي إجراءات تعسفية أو قرارات تتسم بالتمييز.



■ تمنح الدولة المستثمرين غير المصريين إقامة في جمهورية مصر العربية طوال عمر المشروع، وذلك دون الإخلال بأحكام القوانين المنظمة لذلك.



■ تلتزم الدولة باحترام وإنفاذ العقود التي تبرمها.



■ لا يجوز نزع ملكية أموال المشروعات الاستثمارية إلا للمنفعة العامة، وبمقابل تعويض عادل يدفع مقدماً دون تأخير.



■ لا يجوز لأي جهة إدارية إصدار قرارات تنظيمية عامة تضيف أعباء مالية أو إجرائية تتعلق بإنشاء أو تشغيل مشروعات تخضع لأحكام هذا القانون أو فرض رسوم أو مقابل خدمات عليها أو تعديلها، إلا بعد أخذ رأي مجلس إدارة الهيئة وموافقة كل من مجلس الوزراء والمجلس الأعلى للاستثمار.



■ لا يجوز للجهات الإدارية إلغاء التراخيص الصادرة للمشروع الاستثماري أو وقفها أو سحب العقارات التي تم تخصيصها للمشروع إلا بعد إنذار المستثمر بالمخالفات المنسوبة إليه، وسماع وجهة نظره وإعطائه مهلة مناسبة لإزالة أسباب المخالفة.



■ للمستثمر الحق في إنشاء وإقامة المشروع الاستثماري وتوسيعه، وتمويله من الخارج دون قيود وبالعملة الأجنبية، كما يكون من حقه تملكه وإدارته واستخدامه، والتصرف فيه وبنى أرباحه وتحويلها إلى الخارج، وتصفية المشروع وتحويل ناتج هذه التصفية كله أو بعضه إلى الخارج وذلك دون الإخلال بحقوق الغير.



■ تسمح الدولة بإتاحة جميع عمليات التحويل النقدي المتصل بالاستثمار الأجنبي بحرية وبدون إبطاء إلى أراضيها وخارجها.



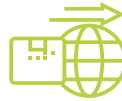
■ في حالة التصفية تلتزم الجهات الإدارية المختصة بإخطار الهيئة والشركة تحت التصفية ببيان ما عليها من التزامات خلال مدة اقصاها ١٢٠ يوماً تبدأ من تاريخ تقديم المصفي طلباً بذلك، ويعتبر انقضاء هذه المدة دون بيان تلك الالتزامات إبراء لذمة الشركات تحت التصفية.



■ مع عدم الإخلال بأحكام القوانين واللوائح والقرارات المنظمة للاستيراد يحق للمشروعات الاستثمارية الخاضعة لأحكام هذا القانون أن تستورد بذاتها أو عن طريق الغير ما تحتاج إليه في إنشائها أو التوسع فيها أو تشغيلها من المواد الخام ومستلزمات الإنتاج، والآلات، وقطع الغيار، ووسائل النقل المناسبة لطبيعة نشاطها دون حاجة لقيدها في سجل المستوردين.



■ يحق للمشروعات الاستثمارية الخاضعة لأحكام هذا القانون أن تُصدر منتجاتها بالذات أو بالوساطة دون ترخيص وبغير حاجة لقيدها في سجل المصدرين.



■ للمشروع الاستثماري الحق في استخدام عاملين أجنبيين في حدود نسبة (١٠٪) من إجمالي عدد العاملين بالمشروع، وتجاوز زيادة هذه النسبة إلى مالا يزيد على (٢٠٪) من إجمالي عدد العاملين بالمشروع، وذلك في حالة عدم إمكانية استخدام عمالة وطنية تملك المؤهلات اللازمة.



■ للعاملين الأجانب في المشروع الاستثماري الحق في تحويل مستحقاتهم المالية كلها أو بعضها إلى الخارج.



## حوافز عامة

تتمتع بها جميع المشروعات الخاضعة لأحكام هذا القانون سواء المقامة قبل العمل بأحكامه أو بعده أي كان النظام القانوني الخاضعة له، وذلك فيما عدا المشروعات المقامة بنظام المناطق الحرة.



تُعفى من الضريبة والرسوم المُشار إليها عقود تسجيل الأراضي اللازمة لإقامة الشركات والمنشآت.



تُعفى من ضريبة الدمغة ومن رسوم التوثيق والشهر عقود تأسيس الشركات والمنشآت وعقود التسهيلات الائتمانية والرهن المرتبطة بأعمالها، وذلك لمدة ٥ سنوات من تاريخ قيدها في السجل التجاري.

تحصيل ضريبة جمركية بفترة موحدة مقدارها ٢٪ على:

جميع ما تستورده الشركات والمنشآت من آلات ومعدات وأجهزة لازمة لإنشائها.



جميع ما تستورده الشركات والمنشآت التي تعمل في مشروعات المرافق العامة من آلات ومعدات وأجهزة لازمة لإنشائها أو استكمالها.



مع عدم الإخلال بأحكام الإفراج المؤقت المنصوص عليها في قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ يكون للمشروعات الاستثمارية ذات الطبيعة الصناعية الخاضعة لأحكام هذا القانون استيراد القوالب والأسطوانات وغيرها من مستلزمات الإنتاج ذات الطبيعة المماثلة دون رسوم جمركية وذلك لاستخدامها فترة مؤقتة في تصنيع منتجاتها، وإعادة تصديرها إلى الخارج ويكون الإفراج والإعادة إلى الخارج بموجب مستندات الوصول على أن تسجل مستندات الدخول وإعادة الشحن في سجلات تُعد لهذا الغرض بالهيئة، وذلك بالتنسيق مع وزارة المالية.

## حوافز خاصة

تُمنح المشروعات الاستثمارية التي تقام بعد العمل بهذا القانون وفقاً للخريطة الاستثمارية حافزاً استثمارياً خصماً من صافي الأرباح الخاضعة للضريبة، على النحو الآتي:

# (٥٠٪)

### خصماً من التكاليف الاستثمارية للقطاع (أ):

ويشمل المناطق الجغرافية الأكثر احتياجاً للتنمية طبقاً للخريطة الاستثمارية وبناءً على البيانات والإحصاءات الصادرة من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ووفقاً لتوزيع أنشطة الاستثمار بها على النحو الذي تبينه اللائحة التنفيذية لهذا القانون، وقرارات السيد رئيس مجلس الوزراء الصادرة في هذا الشأن.

وتتمثل مناطق القطاع (أ) فيما يلي:

(أ) جنوب محافظة الجيزة.

(ب) محافظات الصعيد.

(ج) المحافظات الحدودية، بما فيها محافظة البحر الأحمر من جنوب سفاجا.

(د) محافظات إقليم قناة السويس: بورسعيد والإسماعيلية والسويس (شرق القناة).



المناطق الجغرافية الأكثر احتياجاً للتنمية وتشمل:



المنطقة الاقتصادية لقناة السويس



المنطقة الاقتصادية للمثلث الذهبي



العاصمة الإدارية الجديدة

وفي جميع الأحوال يجب ألا يجاوز الحافز الاستثماري (٨٠٪) من رأس المال المدفوع حتى تاريخ بدء مزاولة النشاط، وذلك وفقاً لأحكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، كما يجب ألا تزيد مدة الخصم على ٧ سنوات من تاريخ بدء مزاولة النشاط.

ويشمل باقي أنحاء الجمهورية وفقاً لتوزيع أنشطة الاستثمار، وذلك للمشروعات الاستثمارية الآتية:

### خصماً من التكاليف الاستثمارية للقطاع (ب):

# (٣٠٪)

- المشروعات كثيفة الاستخدام للعمالة وفقاً للضوابط المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية لهذا القانون.
- المشروعات المتوسطة والصغيرة.
- المشروعات التي تعتمد على الطاقة المتجددة أو تنتجها.
- المشروعات القومية والاستراتيجية التي يصدرها قرار من المجلس الأعلى للاستثمار.
- المشروعات السياحية التي يصدرها قرار من المجلس الأعلى للاستثمار.





- مشروعات إنتاج الكهرباء، وتوزيعها التي تصدر بتحديد قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض مشترك من الوزير المختص والوزير المعنى بشئون الكهرباء ووزير المالية.
- المشروعات التي يصدر إنتاجها إلى خارج الإقليم الجغرافي لجمهورية مصر العربية.
- صناعة السيارات والصناعات المُغذية لها.
- الصناعات الخشبية والأثاث، والطباعة والتغليف، والصناعات الكيماوية.
- صناعات المضادات الحيوية، وأدوية الأورام، ومستحضرات التجميل.
- الصناعات الغذائية، والحاصلات الزراعية، وتحويل المخلفات الزراعية.
- الصناعات الهندسية، والمعدنية، والنسجية، والجلود.
- الصناعات المرتبطة بالاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- المراكز البحثية ومعامل الاعتماد المرتبطة بصناعة السيارات.

## للمشروعات الاستثمارية التي تزاوُل أحد الأنشطة الصناعية التي تم تحديدها وفقاً للمادة ١١، وذلك على النحو التالي: (٣٥-٥٥%)

وفقاً للمادة (١١) مكرر، تمنح المشروعات الاستثمارية التي تزاوُل أحد الأنشطة الصناعية التي يتم تحديدها وفقاً لهذه المادة، حافزاً استثمارياً نقدياً لا يقل عن نسبة (٣٥%) ولا يجاوز نسبة (٥٥%) من قيمة الضريبة المُسددة مع الإقرار الضريبي على الدخل المُتحقق من مُباشرة النشاط في المشروع الاستثماري أو توسعته.

### يشترط لتمتع المشروعات الاستثمارية بالحوافز الخاصة المنصوص عليها في المادة (١١) من هذا القانون توافر الشروط الآتية:

- أن يتم تأسيس شركة أو منشأة جديدة لإقامة المشروع الاستثماري.
- أن تؤسس الشركة أو المنشأة خلال مدة أقصاها ثلاث سنوات من تاريخ العمل باللائحة التنفيذية لهذا القانون، ويجوز بقرار من مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص مد هذه المدة لمدد أخرى لا يجاوز مجموعها تسع سنوات.
- أن تمسك الشركة أو المنشأة حسابات منتظمة، وإذا كانت الشركة أو المنشأة تعمل في أكثر من منطقة فلها أن تستفيد بالنسبة المقررة لكل منطقة بشرط أن يكون لكل منطقة حسابات مستقلة.
- ألا يكون أي من المساهمين أو الشركاء أو أصحاب المنشآت قد قدم أو ساهم أو استخدم في إنشاء أو تأسيس أو إقامة المشروع الاستثماري المتمتع بالحافز أيًا من الأصول المادية لشركة أو منشأة قائمة وقت العمل بأحكام هذا القانون أو قام بتصفية تلك الشركة أو المنشأة خلال المدة المبينة بالبند (٢) من هذه المادة بغرض إنشاء مشروع استثماري جديد يتمتع بالحوافز الخاصة المُشار إليها.

### ووفقاً للمادة رقم (١١) مكرر يشترط لمنح الحافز المنصوص عليه في هذه المادة، توافر الشروط الآتية:

- أن يعتمد المشروع أو توسعته، في تمويله حتى تاريخ بدء النشاط على النقد الأجنبي من الخارج بنسبة (٥٠%) على الأقل من أمواله.
- أن يبدأ المشروع في مزاولة النشاط خلال ٦ سنوات من تاريخ العمل بهذه المادة، ويجوز مد هذه المدة بحد أقصى ٦ سنوات بقرار من مجلس الوزراء.

## حوافز إضافية

يجوز منح الحوافز الإضافية بقرار من مجلس الوزراء للمشروعات المنصوص عليها في المادة (١١) من قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، وذلك على النحو التالي:

- السماح بإنشاء منافذ جمركية خاصة لصادرات المشروع الاستثماري أو وارداته بالاتفاق مع وزير المالية.
- تتحمل الدولة قيمة ما يتكفله المستثمر لتوصيل المرافق إلى العقار المخصص للمشروع الاستثماري أو جزء منها، وذلك بعد تشغيل المشروع.
- تتحمل الدولة جزء من تكلفة التدريب الفني للعاملين.
- رد نصف قيمة الأرض المخصصة للمشروعات الصناعية في حالة بدء الإنتاج خلال عامين من تاريخ تسليم الأرض.
- تخصيص أراضٍ بالمجان لبعض الأنشطة الاستراتيجية وفقاً للضوابط المقررة قانوناً في هذا الشأن.
- الإعفاء من مقابل الانتفاع بالأراضي المخصصة لإقامة المشروع لمدة ١٠ سنوات كحد أقصى من بداية التشغيل.
- إعفاء المشروعات من المساهمة في تكاليف إنشاء البنية الأساسية والخدمات والمرافق العامة بنسبة لا تجاوز (٥٠٪) منها وفقاً للضوابط التي يصدر بتحديدتها قرار من المجلس الأعلى.

يشترط لمنح الشركات والمنشآت أي من الحوافز الإضافية المنصوص عليها في المادة ١٣ من قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ أن تكون قد بدأت الإنتاج أو زاولت النشاط بحسب الأحوال وفقاً للتقرير المعتمد من الهيئة، فضلاً عن توافر أحد الشروط الآتية:

- ١ أن تكون جمهورية مصر العربية أحد المواطنين الرئيسية للمنتجات التي تنتجها الشركة.
- ٢ أن تكون المنتجات التي تتخصص فيها الشركة موطنها الرئيسي جمهورية مصر العربية.
- ٣ أن تعتمد في تمويل مشروعاتها على موارد من النقد الأجنبي المحول من الخارج وفقاً للضوابط التي يحددها مجلس إدارة البنك المركزي عن طريق أحد البنوك المصرية.
- ٤ تصدير جزء من منتجاتها بما لا يقل عن ٥٠٪ للخارج.
- ٥ أن يتضمن نشاط الشركات العاملة في أحد مجالات التقنية الحديثة المتطورة، ونقل التكنولوجيا المتطورة إلى مصر، والعمل على دعم الصناعات المغذية لها.
- ٦ أن يتم تعميق المكون المحلي في منتجات المشروع على ألا تقل نسبة المكون المحلي من الخامات ومستلزمات الإنتاج في منتجاته عن ٥٠٪.

## الحوافز التي تتمتع بها المشروعات الاستثمارية القائمة بالفعل قبل ٢٠١٩/٨/١



أن يكون محل التوسع نشاطاً من الأنشطة المنصوص عليها بالمادة الأولى من اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار.



أن يكون التوسع في المشروع الاستثماري في تاريخ لاحق على تاريخ العمل بقانون الاستثمار.



أن يكون التوسع في المشروع الاستثماري متمثلاً في إضافة أصول جديدة تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية وزيادة الإنتاج للمشروع، وبمراعاة أن يتم تقديم تلك الزيادة بواسطة لجان التقدير التابعة للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.



أن يتم إفراد حسابات وقوائم دخل مستقلة ومنظمة لتلك التوسعات.



يقتصر تمتع توسعات المشروعات الاستثمارية على زيادة كمية الإنتاج الناجمة عن هذه التوسعات.

يقصد بتوسعات المشروعات الاستثمارية القائمة بالفعل قبل ٢٠١٩/٨/١ زيادة رأس المال المُستخدم بإضافة أصول جديدة تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للمشروع، وذلك كله طبقاً للقواعد والشروط التي يصدر بتحديدتها قرار من مجلس الوزراء، ويجوز تمتع هذه التوسعات بالحوافز المنصوص عليها في المادتين ١١ و ١٣ من قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، وتتمثل شروط وقواعد تمتع توسعات المشروعات الاستثمارية القائمة بالحوافز المُشار إليه كما يلي:





## حافز الموافقة الواحدة (الرخصة الذهبية)

### تعريف الرخصة الذهبية

وفقاً لنص المادة (٢٠) من قانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ والمادتين (٤٣،٤٤) من لائحته التنفيذية، مع عدم الاخلال بأحكام المادة (٢٣) من هذا القانون، فإنه يمكن تعريف الرخصة الذهبية بأنها موافقة واحدة على إقامة المشروع وتشغيله وإدارته بما في ذلك تراخيص البناء، وتخصيص العقارات اللازمة له، ويجوز بقرار من مجلس الوزراء منح الشركات، أيا كان شكلها القانوني القائمة أو التي تؤسس لإقامة مشروعات استثمارية جديدة أو مشروعات استراتيجية أو قومية تسهم في تحقيق التنمية في المجالات وبالمعايير التي يصدر بتحديددها قرار من مجلس الوزراء، أو مشروعات المشاركة بين القطاع الخاص والدولة أو القطاع العام أو قطاع الأعمال العام في أنشطة المرافق العامة والبنية التحتية أو الطاقة الجديدة والمتجددة أو الطرق والمواصلات أو الموانئ.

وتتولى الهيئة بمشاركة الجهات المختصة متابعة التزام الشركات باشتراطات وواجبات إقامة المشروع وتشغيله وإدارته وفقاً للقوانين واللوائح المنظمة بمعرفة لجنة تشكيل لهذا الغرض.

أن يسهم في زيادة الصادرات من خلال تصدير جزء من (٥٠%) من منتجاته إلى الخارج سنوياً، وذلك خلال مدة أقصاها ٣ سنوات من تاريخ بدء مزاولة النشاط.



أن يعتمد في تمويله على النقد الأجنبي المحول من الخارج عن طريق أحد البنوك المصرية، وفقاً للأحكام الواردة في قانون الاستثمار ولائحته التنفيذية وطبقاً للضوابط التي يحددها مجلس إدارة البنك المركزي.



أن يستهدف تقليل الواردات وتوطين الصناعة وتعميق المكون المحلي في منتجاته، بحيث لا تقل نسبة المكون المحلي من الخامات ومستلزمات الإنتاج في منتجاته عن (٥٠%) على أن تحسب هذه النسبة بخصم قيمة المكونات المستوردة من تكلفة المنتج.



أن يقام في أحد المناطق الأكثر احتياجاً للتنمية المحددة بقرار مجلس الوزراء رقم ٧ لسنة ٢٠٢٠.



أن يسهم في نقل وتوطين التكنولوجيا والتقنيات الحديثة والمتطورة إلى مصر، ودعم الابتكار والتطوير والبحث العلمي.



أن يكون من المشروعات التي تهدف إلى تأمين سلع استراتيجية للبلاد والحد من استيرادها.



أن يكون من المشروعات كثيفة استخدام العمالة الوطنية.



أن يسهم في الحد من التأثير البيئي وخفض الانبعاثات الحرارية وتحسين المناخ.



### شروط اعتبار المشروع الاستثماري أو قومياً

صدر قرار مجلس الوزراء رقم (٥٦) لسنة ٢٠٢٢ في شأن تحديد شروط اعتبار المشروع الاستثماري أو قومياً في مجال تطبيق حكم المادة (٢٠) من قانون الاستثمار، وهي أن يتوافر فيه معيار أو أكثر من المعايير التالية:

## الضوابط والشروط الواجب توفرها فيمن يتقدم للحصول على الرخصة الذهبية:

وفقاً لنص المادة (٤٢) من اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ فإنه يشترط فيمن يتقدم للحصول على الموافقة الواحدة المنصوص عليها بالمادة (٢٠) من قانون الاستثمار أن تتوافر فيه الشروط الآتية:

أن يتخذ شكل شركة مساهمة أو شركة ذات مسؤولية محدودة، وفقاً لأحكام قانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ أو قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات الشخص الواحد الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١.



ألا يقل رأس المال المصدر للشركات المساهمة، ورأس المال للشركة ذات المسؤولية المحدودة، عن (٢٠٪) من التكاليف الاستثمارية للمشروع.



الالتزام بتقديم ما يفيد الملاءة المالية لتنفيذ المشروع.



يجب أن تؤسس الشركة في تاريخ لاحق على تاريخ العمل بقانون الاستثمار المشار إليه.



أن يلتزم بتقديم دراسة جدوى مبدئية للمشروع بعدها أحد بيوت الخبرة الوطنية أو العالمية ذات السمعة الطيبة المرخص لها.



أن يلتزم بتقديم برنامج زمني لتنفيذ المشروع.



أن يقدم إقراراً بالالتزام بتوفير كافة المرافق الخاصة بالبنية التحتية (طرق - مياه - صرف صحي - كهرباء - اتصالات - معالجة المخلفات).



أن يقدم إقراراً بالالتزام بكافة الاشتراطات والضوابط المتعلقة بنشاط الشركة وفقاً للقوانين واللوائح المنظمة له.



## المسؤولية المجتمعية للمستثمر والخصم من الضريبة على الدخل



يُعد ما ينفقه المستثمر من مبالغ خارج مشروعه الاستثماري في إحدى المجالات الآتي ذكرها، وبما لا يجاوز نسبة ١٠٪ من أرباحه السنوية الصافية من التكاليف والمصروفات واجبة الخصم من الضريبة وفقاً لنص المادة ٢٣ بند ٨ من قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، وتتمثل هذه المجالات فيما يلي:



# المزايا والحوافز الضريبية وغير الضريبية وفقاً للأنظمة الاستثمارية

## ثانياً

الحوافز غير الضريبية		الحوافز الضريبية			الأنظمة الاستثمارية	
حوافز أخرى	حافز الموافقة الواحدة (الرخصة الذهبية)	الحوافز الإضافية	حوافز ضريبية أخرى	الحوافز الخاصة		الحوافز العامة
<p>تمتّع مشروعات الاستثمار الداخلي بضمانات وحوافز غير ضريبية يتمثل أهمها فيما يلي:</p> <p>← السماح للمشروعات الاستثمارية أن تستخدم عمالة أجنبية بنسبة 10% من إجمالي عدد العاملين بالمشروع ويجوز أن تصل هذه النسبة إلى 20% في حالة عدم وجود عمالة وطنية مؤهلة، وللعاملين الأجانب في المشروع الاستثماري الحق في تحويل مستحققاتهم المالية كلها أو بعضها إلى الخارج.</p> <p>← يحق للمشروعات الاستثمارية الضائعة لأحكام هذا القانون أن تستورد بذاتها أو عن طريق الغير، ما تحتاج إليه في إنشائها أو التوسع فيها أو تشغيلها من المواد الخام ومستلزمات الإنتاج وألات وقطع الغيار ووسائل النقل المناسبة لطبيعة نشاطها، دون حاجة لقيدها في سجل المستوردين.</p> <p>← يحق لهذه المشروعات أن تصدر منتجاتها بالذات أو بالواسطة دون ترخيص وبغير حاجة لقيدها في سجل المصدريين.</p> <p>← منح الإقامة للمستثمرين من غير المصريين طوال فترة المشروع.</p>		✓	✓	✓	✓	الاستثمار الداخلي

الحوافز غير الضريبية		الحوافز الضريبية			الأنظمة الاستثمارية	
حوافز أخرى	حافز الموافقة الواحدة (الرخصة الذهبية)	الحوافز الإضافية	حوافز ضريبية أخرى	الحوافز الخاصة		الحوافز العامة
<p><b>كما تتمتع هذه المناطق بالمزايا والحوافز الآتية:</b></p> <p>← يتولى مجلس إدارة المنطقة الاستثمارية بوضع خطة عمل المنطقة وضوابط ومعايير مزاولة نشاطها دون الرجوع إلى جهات خارجية.</p> <p>← يختص مجلس إدارة المنطقة الاستثمارية بالموافقة على المشروعات داخل المنطقة.</p> <p>← يتولى المكتب التنفيذي للمنطقة إصدار كافة التصاريح والموافقات والتراخيص اللازمة لإقامة المشروعات داخل المناطق الاستثمارية ومزاولة نشاطها.</p> <p>← يختص رئيس مجلس إدارة المنطقة الاستثمارية بالترخيص لمشروعات بمزاولة نشاطها، ويكتفي بهذا الترخيص عند التعامل مع كافة أجهزة الدولة دون الحاجة لتقيد المشروع بالسجل الصناعي.</p> <p>← لا يجوز لأي جهة إدارية بخلاف الهيئة العامة للاستثمار اتخاذ أي إجراءات داخل المناطق الاستثمارية أو المشروعات العاملة داخلها إلا بعد موافقة الهيئة.</p> <p>← تسري على مشروعات المناطق الاستثمارية القواعد الخاصة بالسماح الجمركي المؤقت والدروباك الواردة بالقوانين واللوائح والقرارات المنظمة لذلك.</p>		✓		✓	✓	المناطق الاستثمارية/ التكنولوجية

الحوافز غير الضريبية			الحوافز الضريبية			الأنظمة الاستثمارية
حوافز أخرى	حافز الموافقة الواحدة (الرخصة الذهبية)	الحوافز الإضافية	حوافز ضريبية أخرى	الحوافز الخاصة	الحوافز العامة	
<p>وفق المادة (٣٢) من قانون الاستثمار تتمتع المناطق التكنولوجية بالمزايا التالية:</p> <p>← تتمتع المشروعات المقامة في المناطق التكنولوجية بالحوافز الخاصة المنصوص عليها في المادة (١١) من هذا القانون.</p> <p>← لا تخضع جميع الأدوات والمهمات والآلات لمزاولة النشاط المرخص به للمشروعات المتواجدة داخل المناطق التكنولوجية بجميع أنواعها للضرائب والرسوم الجمركية.</p>						



الحوافز غير الضريبية		الحوافز الضريبية			الأنظمة الاستثمارية	
حوافز أخرى	حافز الموافقة الواحدة (الرخصة الذهبية)	الحوافز الإضافية	حوافز ضريبية أخرى	الحوافز الخاصة		الحوافز العامة
	<p>← يجوز بعد موافقة المجلس الأعلى للطاقة الترخيص بإقامة مشروعات بنظام المناطق الحرة في مجال تصنيع البترول، وصناعات الأسمدة، والحديد والصلب، وتصنيع وتسييل ونقل الغاز الطبيعي والصناعات كثيفة استخدام الطاقة.</p> <p>← لا تخضع البضائع التي تصدرها مشروعات المنطقة الحرة إلى مناطق البلاد أو تستوردها من خارج البلاد لمزاولة نشاطها للقواعد الخاصة بالاستيراد والتصدير ولا للإجراءات الجمركية الخاصة بالصادرات والواردات.</p> <p>← يكون تصدير مستلزمات الإنتاج إلى الأسواق المحلي إلى المشروعات الإنتاجية بالمناطق الحرة وفقاً للقواعد التي يصدر بها قرار من الوزير المعني بشئون التجارة الخارجية بالاتفاق مع الوزير المختص ووزير المالية.</p> <p>← يكون الاستيراد من المناطق الحرة إلى داخل البلاد طبقاً للقواعد العامة للاستيراد من الخارج واستثناء من ذلك، يسمح بدخول المواد والنفايات والمخلفات الناتجة عن أنشطة المشروعات العاملة بالمناطق الحرة إلى داخل البلاد متى كان دخولها إلى البلاد بغرض التخلص منها أو إعادة تدويرها، وذلك بالطرق والوسائل الآمنة المقررة.</p>		<p>طبقاً للمادة ٣٩ من قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ تتمتع مشروعات المناطق الحرة بالمزايا والحوافز الضريبية التالية:</p> <p>← لا تخضع البضائع التي تصدرها مشروعات المناطق الحرة الي خارج البلاد أو تستوردها من خارج البلاد للضرائب الجمركية والضريبة على القيمة المضافة، وغيرها من الضرائب والرسوم.</p> <p>← تعفى من الضرائب الجمركية والضريبة على القيمة المضافة وغيرها من الضرائب والرسوم جميع الأدوات والمهمات وآلات ووسائل النقل الضرورية بجميع أنواعها واللازمة لمزاولة النشاط المرخص به للمشروعات الموجودة داخل المناطق الحرة بجميع أنواعها ولو افتتحت طبيعة مزاولة هذا النشاط وضرورتها مؤقتاً خروجها إلى داخل البلاد وإعادةها إليها وذلك بالنسبة إلى الأدوات والمهمات وآلات وفي الحالات وبالضمانات والشروط والإجراءات التي يصدر بها قرار من مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص ووزير المالية.</p> <p>← تخضع جميع المشروعات التي تستثمر بنظام المناطق الحرة للرقابة الجمركية والضريبية وفقاً للقواعد التي يصدر بها قرار من مجلس إدارة الهيئة بالتنسيق مع مصلحتي الجمارك والضرائب المصرية.</p> <p>← لا تخضع المشروعات داخل المناطق الحرة والأرياح التي توزعها لأحكام قوانين الضرائب والرسوم السارية في مصر (مادة٤١)</p>			المناطق الحرة العامة والخاصة



الحوافز غير الضريبية		الحوافز الضريبية			اللائحة الاستثمارية
حوافز أخرى	حافز الموافقة الواحدة (الرخصة الذهبية)	الحوافز الإضافية	حوافز ضريبية أخرى	الحوافز الخاصة	
<p>← توفر الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس منفذ واحد لتقديم كافة الخدمات المتعلقة بتأسيس الشركات وخدمات ما بعد التأسيس بهدف سرعة إنهاء الإجراءات وبأقل وقت ومجهود.</p> <p>← لا تخضع مشروعات المنطقة الاقتصادية للقوانين المنظمة لاستيراد والتصدير أو القيود الاستيرادية</p> <p>← أو الفيد في سجل المستوردين</p> <p>← أو المصدرين، كما يكون لها الحق أن تستورد بذاتها أو عن طريق الغير.</p> <p>← سداد الهيئة الاقتصادية جزء من تكلفة التدريب الفني للعمالة المصرية وفقاً للضوابط التي تحددها اللائحة، وبشروط محددة تمنح بشكل عام وعادل دون تمييز بين المشروعات المماثلة.</p> <p>← تم تفعيل لجان الفحص المشترك والمنافذ الجمركية لتسهيل إجراءات الإفراج عن السلع والبضائع.</p> <p>← بدء ميكنة مكتب الشهر والتوثيق بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس.</p>			<p>← تخضع المنطقة لضريبة القيمة المضافة بسعر صفر على السلع أو الخدمات التي تصدرها مشروعات المنطقة لخارج البلاد، وعلى السلع أو الخدمات التي يصدرها السوق المحلي لمشروعات المنطقة.</p> <p>← تعفي مشروعات المنطقة الاقتصادية من الضريبة الجمركية لكافة الواردات من الخارج من المعدات والآلات والأجهزة والمواد الخام وقطع الغيار وأي مواد أو مكونات بشرط أن تكون لازمة لعملية تصنيع منتجات سيتم تصديرها للخارج، أما في حالة التصدير للسوق المحلي يتم سداد كافة الضرائب على المكون الأجنبي فقط.</p> <p>← إعفاء عوائد السندات وعوائد القروض والتسهيلات الائتمانية التي تمنح للهيئة أو لشركة التنمية الرئيسية أو للشركات والمنشآت والفروع المرخص لها بالعمل من جميع الضرائب والرسوم.</p> <p>← إعفاء الأرباح الناتجة عن اندماج الشركات أو تقسيمها أو تغيير شكلها القانوني من الضرائب والرسوم التي تستحق بسبب الاندماج أو التقسيم أو تغيير الشكل القانوني، وينطبق ذلك على الشركات المقامة داخل المنطقة فقط.</p> <p>← لا تسري على المنطقة أحكام قوانين ضرائب المبيعات والدخلة ورسوم تنمية موارد الدولة، كما لا يسري عليها أي نوع آخر من الرسوم أو الضرائب المباشرة أو غير المباشرة.</p> <p>← إعفاء السيارات والمركبات بكافة أنواعها من الضرائب والرسوم متى كانت مخصصة لنشاط إنتاج سلع أو خدمات.</p>	<p>← تصنف المنطقة الاقتصادية لقناة السويس ضمن الفئة (أ) الأكثر احتياجاً للتنمية وفق أحكام قانون الاستثمار ومن ثم فهي تتمتع بأكثر نسبة حافز ضريبي بالنسبة لضريبة الدخل، وهو عبارة عن رد ضريبي لنسبة ٥٠٪ من التكاليف الاستثمارية التي تحملها المشروع ولمدة ٧ سنوات من البداية الفعلية للنشاط.</p>	المناطق ذات الطبيعة الخاصة

تعمل الدولة على منح حوافز استثمارية في القطاعات الاقتصادية التي تستهدف تنميتها والنهوض بها من خلال الترويج لها وجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية للعمل بها، وتتمثل أهم هذه القطاعات فيما يلي:



## 1 قطاع الصناعة

تتمثل الرؤية المستقبلية لقطاع الصناعة في مصر في أن تكون التنمية الصناعية هي قاطرة التنمية الاقتصادية والمستدامة في مصر، لذا تعمل الحكومة على منح حوافز استثمارية متنوعة لتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية في قطاع الصناعة لتحقيق هذه الأهداف، وتتمثل أهم الحوافز الاستثمارية الممنوحة لقطاع الصناعة فيما يلي:

يتمتع قطاع الصناعة بجميع الضمانات والحوافز العامة المنصوص عليها في قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، بالإضافة إلى الحوافز الخاصة والمتمثلة في الخصم من صافي الأرباح الخاضعة للضريبة بنسبة ٣٠٪ بالنسبة للعديد من القطاعات الفرعية لقطاع الصناعة، وهي صناعة السيارات والصناعات المغذية لها، والصناعات الخشبية والأثاث، والطباعة والتغليف، والصناعات الكيماوية، والصناعات الهندسية والمعدنية، والصناعات النسيجية والجلود، وصناعات المضادات الحيوية وأدوية الأورام ومستحضرات التجميل.



تهدف الحوافز الجديدة التي أقرها السيد الرئيس لدفع الاستثمار الصناعي لتحقيق واحدة أو أكثر من المستهدفات التي تشمل تعميق التصنيع المحلي من خلال جذب استثمارات لصناعات مستلزمات الإنتاج، وتغطية الاحتياجات المحلية من السلع الاستراتيجية خاصة الدوائية، مع جذب تكنولوجيات صناعية عالمية متطورة للسوق المصرية، فضلاً عن خفض العجز في الميزان التجاري والحد من الطلب على الدولار للعمليات الاستثمارية من خلال توفير تلك المنتجات محلياً، إلى جانب التوسع في التصدير كاتجاه آخر لخفض عجز الميزان التجاري، وكذا زيادة معدلات التشغيل.



تمنح المشروعات الاستثمارية التي تزاوّل أحد الأنشطة الصناعية التي يتم تحديدها وفقاً للمادة ١١ مكرراً وتوسعاتها وفقاً لحكم الفقرة الأخيرة من المادة (١٢) من هذا القانون، حافزاً استثمارياً نقدياً لا يقل عن نسبة ٣٥٪ ولا يجاوز نسبة ٥٥٪ من قيمة الضريبة، ويشترط لمنح الحافز المنصوص عليه في هذه المادة أن يعتمد المشروع على النقد الأجنبي من الخارج بنسبة ٥٠٪ على الأقل من أمواله وأن يبدأ مزاولة النشاط خلال ست سنوات من تاريخ العمل بهذه المادة، ويجوز مد هذه المدة بحد أقصى ست سنوات بقرار من مجلس الوزراء.





وضع شروط سداد ميسرة لتخصيص الأراضي الصناعية من خلال تحديد المقابل السنوي لحق الانتفاع بواقع (٧٥٪) من سعر متر التمليك، مع تثبيت مقابل حق الانتفاع السنوي لأول أربعة أعوام من التعاقد، على أن يتم احتساب زيادة سنوية تراكمية بواقع (٧٪) للسنة الخامسة والسادسة، وتزيد إلى (١٠٪) سنويا طوال باقي مدة حق الانتفاع.



تفعيل الرخصة الذهبية "الموافقة الواحدة" بشكل كامل والتي تمنح للمشروعات الاستراتيجية بالقطاعات الصناعية.



تيسير إجراءات الحصول على تراخيص التشغيل خلال ٢٠ يوم عمل للرخص التي تحتاج إلى موافقات مسبقة وفقاً للقانون الصادر في عام ٢٠١٧، والتي يشكل عددها نحو ١٥٪ من إجمالي الأنشطة الصناعية، و٧ أيام عمل فقط للتراخيص التي يتم الحصول عليها بنظام الإخطار وتمثل ٨٥٪.



يتم العمل حالياً على تفعيل كافة حوافز الاستثمار سواء الضريبية أو غير الضريبية والتي شملت الحوافز الخاصة بقانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، وكذلك الحوافز الإضافية بذات القانون مثل الحوافز الخضراء، وحوافز الاستثمار بالقطاع الصحي، والحوافز الخاصة بدعم صناعة السيارات.



تحقيق المزيد من المركزية في تخصيص الأراضي للمستثمرين، وتشكيل لجنة برئاسة رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية تختص بالتخصيص الفوري للأراضي الصناعية المرفقة.



إعفاء ١٩ قطاعاً صناعياً من الضريبة العقارية اعتباراً من الأول من يناير ٢٠٢٣ لمدة ثلاث سنوات، بحيث تتحمل وزارة المالية تكلفة هذا الإعفاء نيابة عن المستثمر.



موافقة مجلس الوزراء في أكتوبر ٢٠٢٢ على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، ويشمل التعديل إضافة مادة جديدة تقرر منح المشروعات الاستثمارية في الصناعات والمناطق التي يحددها مجلس الوزراء، وتوسعاتها، حافزاً استثمارياً لا يتجاوز نسبة ٥٥٪ من قيمة الضريبة على الدخل المتحقق من مباشرة النشاط في المشروع الاستثماري، أو توسعته بحسب الأحوال، ويختص الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة أو من يفوضه بإصدار الشهادة اللازمة للتمتع بالحوافز التي نص عليها مشروع القانون.



تتحمل الخزانة العامة للدولة نحو ١٠ مليار جنيه سنوياً فارق سعر الفائدة في مبادرة دعم القطاعات الإنتاجية بإتاحة ١٥٠ مليار جنيه تمويلات ميسرة بفائدة ١٪ للأنشطة الإنتاج الزراعي والصناعي.





## قطاع الزراعة



تواصل الحكومة العمل على دعم وتشجيع القطاعات الإنتاجية وتعزيز الإنتاج المحلي، وذلك من خلال التركيز على القطاعات ذات الأولوية وخاصة قطاع الزراعة لتحقيق المستهدفات التنموية والاقتصادية للدولة المصرية، وزيادة قدرة الدولة على مواجهة تحديات الأزمات العالمية، ويأتي في مقدمة هذه الجهود سنن التشريعات وتنفيذ المبادرات الهادفة إلى منح حوافز استثمارية للمشروعات العاملة في هذا قطاع الزراعة، والتي يتمثل أهمها فيما يلي:

يتمتع قطاع الزراعة بجميع الضمانات والحوافز العامة المنصوص عليها في قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، بالإضافة إلى الحوافز الخاصة والمتمثلة في الخصم من صافي الأرباح الخاضعة للضريبة بنسبة ٣٠٪ بالنسبة للصناعات الغذائية والحاصلات الزراعية وتحويل المخلفات الزراعية.



وفق قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٥ تعفي من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية الأشخاص الاعتبارية التي تزاول الأنشطة التالية:

أرباح منشآت استصلاح أو استزراع الأراضي، لمدة عشر سنوات تبدأ من تاريخ مزاوله النشاط.  
أرباح مشروعات الانتاج الداجنى وتربية النحل وحظائر تربية المواشي وتسمينها ومشروعات مصايد ومزارع الاسماك وأرباح مشروعات مراكب الصيد، لمدة عشر سنوات ابتداء من تاريخ بدء مزاوله النشاط.



منح قانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ حول تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر العديد من الحوافز التي يتم منحها للمشروعات التي تخدم نشاط الإنتاج الزراعي أو الحيواني على النحو الآتي:



تخصيص أراض بالمجان أو بمقابل رمزي



تحمل الدولة لجزء من تكلفة التدريب الفني للعاملين



منح المشروعات أجالا لسداد قيمة توصيل المرافق، بما في ذلك الإعفاء الكلي أو الجزئي من فواتر التأخير



رد قيمة توصيل المرافق إلى الأرض المخصصة للمشروع أو جزء منها، وذلك بعد تشغيله



رد قيمة الاشتراك في المعارض، أو تحمله كليا أو جزئيا



الإعفاء من تقديم الضمانات اللازمة لحين بدء النشاط عند تخصيص العقارات اللازمة للمشروع، أو تخفيض قيمة هذه الضمانات



رد ما لا يتجاوز نصف قيمة الأرض المخصصة للمشروع

تتحمل الخزانة العامة للدولة نحو ١٠ مليار جنيه سنوياً فارق سعر الفائدة في مبادرة دعم القطاعات الإنتاجية بإتاحة ١٥٠ مليار جنيه تمويلات ميسرة بفائدة ١٪ لأنشطة الإنتاج الزراعي والصناعي.





## قطاع صناعة السيارات

٣

في إطار البرنامج الوطني لتنمية صناعة السيارات في مصر يتم منح العديد من الحوافز الاستثمارية لجذب وتشجيع الشركات للعمل في هذا القطاع الهام حيث تهدف الحكومة إلى توطين هذه الصناعة وجعلها دولة مستقطبة لهذه الصناعة، وتتمثل أهم هذه الحوافز فيما يلي:

موافقة مجلس الوزراء على منح حوافز للشركات العاملة في أنشطة الخدمات الهندسية المرتبطة بصناعة السيارات وذلك من خلال إدراج أنشطة المراكز البحثية، ومعامل الاعتماد، ومراكز تطوير البرمجيات (السوفت وير) ضمن الأنشطة المتمتعة بالحوافز الخاصة المنصوص عليها بقانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧.



تقديم حافز نقدي لدعم شراء السيارات الكهربائية يقدر بنحو ٥٠ ألف جنيه تخصص من سعر السيارة، وتقدم للمصنع حتى يتمكن من الإنتاج بكفاءة.



ينهم منح حوافز للاستثمارات الجديدة في تصنيع السيارات والمكونات والخدمات الهندسية والتي تشمل مراكز البحث والتطوير ومعامل الفحص والاعتماد، ومراكز تطوير البرمجيات الخاصة بالسيارات، ومشروعات التقنيات الجديدة، حيث سيتم منح شركات جميع السيارات العاملة في مصر، والمؤهلة للمشاركة في البرنامج الوطني لتنمية صناعة السيارات حافز إنتاج بناءً على ٤ معايير هي القيمة المضافة محلياً، وحجم الإنتاج السنوي، وقيمة الاستثمارات الجديدة، والتوافر البيئي لمحرك السيارة (الانبعاثات)، وتتمثل هذه الحوافز فيما يلي:



تتحمل الشركات المصنعة للسيارات المؤهلة ضمن البرنامج الوطني لتنمية صناعة السيارات رسوم بقيمة 1٠٪ على الواردات من مكونات السيارات المفككة جزئياً SKD و ٥٪ على أجزاء السيارات المفككة بالكامل CKD بموجب الفصل ٩٨٠١ من جداول التعريفات الجمركية الصادر بقرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٢١٨ لسنة ٢٠٢٢، والتي يمكن استخدامها فقط في تصنيع سيارات معينة، وتستطيع شركات التصنيع المؤهلة الاستفادة من البرنامج لاسترداد جزء من هذه الرسوم الجمركية.



منح حوافز الإنتاج في صورة قسيمة أو كوبون يمكن استعماله لسداد الرسوم الجمركية بشكل يسمح للشركات التي تعمل في مجال التجميع ضمن البرنامج الوطني لتنمية صناعة السيارات باسترداد جزء من الرسوم الجمركية في حالة استرداد السيارات المجمعة بالكامل CBU's أو مكونات السيارات التي تنتج محلياً. كلما زاد حجم الاستثمار، وارتفعت معدلات القيمة المضافة في التصنيع المحلي كلما حصلت شركات التجميع على حوافز أكبر.

## ٤ قطاع الهيدروجين الأخضر

تحرص الدولة على تقديم أكبر قدر من الحوافز والتيسيرات لمشروعات إنتاج الهيدروجين الأخضر لجذب مزيد من الاستثمارات في هذا القطاع الهام خاصة في ظل توصيات مؤتمر المناخ «COP 27»، ويعمل مجلس الوزراء حالياً على الانتهاء من الصيغة النهائية من الاستراتيجية الوطنية لإنتاج الهيدروجين الأخضر والتي سوف تتضمن عدداً من الحوافز الجاذبة التي من شأنها أن تزيد من تنافسية مصر في هذا المجال تعظيماً لما تمتلكه من مقومات وإمكانات، هذا بالإضافة إلى الحوافز الحالية، والتي تتمثل فيما يلي:

يمكن اعتبار المشروعات التي تعمل في مجال إنتاج وتخزين الهيدروجين الأخضر والامونيا الخضراء ويتوافر لديها الاشتراطات والضوابط الواردة في اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار ضمن المشروعات الاستراتيجية أو القومية.

يمكن لمشروعات الاقتصاد الأخضر التي تراعى البعد البيئي الحصول على الحوافز الإضافية الواردة في قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، إذا كانت هذه المشروعات تُساهم في تحقيق خطة التنمية الاقتصادية للدولة.

يجوز بقرار من مجلس الوزراء منح مشروعات الاقتصاد الأخضر الرخصة الذهبية، وهي موافقة واحدة على إقامة المشروع تشغيله وإدارته وتضمن الموافقة وفق المادة ٢٠ من قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ تراخيص البناء، وتخصيص العقارات اللازمة له، والحوافز الاستثمارية الممنوحة للمشروع وتكون هذه الموافقة نافذة بذاتها دون الحاجة لاتخاذ أي إجراء آخر.

بالإضافة إلى الحوافز السابقة يمكن استحداث حوافز أخرى غير ضريبية وفق ما تقتضيه طبيعة كل نشاط.

تدرس الحكومة منح حوافز أخرى للمشروعات العاملة في قطاع الهيدروجين الأخضر أهمها حافز استثماري نقدي لا تقل قيمته عن نسبة ٣٣٪ ولا تزيد عن نسبة ٥٥٪ من قيمة الضريبة المسددة مع إقرار الضريبة على الدخل المتحقق من مباشرة النشاط، وتتضمن الحوافز أيضاً إعفاء المعدات والأدوات والآلات والأجهزة والمواد الخام والمهمات اللازمة لمشروعات الهيدروجين الأخضر من ضريبة القيمة المضافة، وكذلك إعفاء صادرات مشروعات الهيدروجين الأخضر ومشتقاته من ضريبة القيمة المضافة، فضلاً عن إعفاءات من الضريبة العقارية والجمركية و ضرائب الدمغة وغيره.

## الحوافز الضريبية وفقاً لقانون تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقانون الشركات وقانون سوق رأس المال:

1 قانون تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠

أ

### الحوافز المالية والضريبية الواردة في هذا القانون:

#### ■ ضريبة الدمغة ورسوم التوثيق والشهر العقاري:

← إعفاء تلك المشروعات ومشروعات الاقتصاد غير الرسمي التي تتقدم بطلب لتوفيق أووضاعها من ضريبة الدمغة، ومن رسوم التوثيق والشهر لعقود تأسيس الشركات والمنشآت، وعقود التسهيلات الائتمانية والرهن المرتبطة بأعمالها وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ قيدها في السجل التجاري.

← إعفاء عقود تسجيل الأراضي اللازمة لإقامة تلك المشروعات من الضريبة والرسوم المشار إليها

#### ■ الضريبة الجمركية:

← تحصل ضريبة جمركية بفئة موحدة مقدارها (٢٪) من القيمة على جميع ما تستورده المشروعات من آلات ومعدات وأجهزة لازمة لإنشائها عدا سيارات الركوب، وذلك اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون ووفقاً للضوابط والإجراءات التي يصدر بها قرار من وزير المالية بعد العرض على مجلس الإدارة.

#### ■ إعفاء الأرباح الرأسمالية الناتجة من التصرف في الأصول والآلات أو معدات الإنتاج للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من الضريبة المستحقة:

← يتم إعفاء تلك الأرباح من الضريبة المستحقة إذا تم استخدام حصيلة البيع في شراء أصول أو آلات أو معدات إنتاج جديدة خلال عام من تاريخ التصرف، وذلك وفقاً للشروط والضوابط والإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

#### ■ الضريبة على العقارات المبنية:

← يجوز لمجلس الوزراء بناء على عرض مجلس الإدارة الإعفاء الكلي أو الجزئي من الضريبة على العقارات المبنية على الوحدات الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر وذلك لمدة أو مدد محددة يقرها مجلس الإدارة أو مجلس الوزراء.

#### ■ الضريبة على الدخل:

← عدم خضوع توزيعات الأرباح الناتجة عن نشاط شركة الشخص الواحد من المشروعات الخاضعة لأحكام هذا القانون للضريبة المقررة في هذا الشأن وفقاً للقانون المنظم للضريبة على الدخل، وذلك إذا كان الشريك الوحيد من الأشخاص الطبيعيين.

## ب

### الحوافز غير الضريبية لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

- هناك إجراءات مستحدثة وميسرة بالقانون لتسجيل واستصدار الموافقات، وتراخيص التشغيل الخاصة بإقامة المشروعات.
- توفير آليات مُحفزة لتوفيق أوضاع المشروعات العاملة في مجال الاقتصاد غير الرسمي لتشجيعها للتحويل إلى القطاع الرسمي.
- مبادرة 5% لتمويل الشركات والمنشآت الصغيرة والتي تستهدف جميع القطاعات خاصة الشركات والمنشآت الصناعية وتلك المُنتجة للمكونات الوسيطة للصناعة أو إطلال الواردات، بالإضافة إلى الأنشطة كثيفة العمالة.
- السماح للبنوك بتمويل الشركات والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة بحد أقصى حجم مبيعات أقل من 10 مليون جنيه، وبحد أقصى عامين من تاريخ المنح دون الحصول على قوائم مالية معتمدة من مراقب الحسابات.
- يجوز لمجلس الوزراء الإعفاء الجزئي أو الكلي من الضريبة على العقارات الخاصة بمشروعات الـ SMEs وذلك لمدة يقدرها المجلس.
- إعفاء الأرباح الرأسمالية الناتجة عن التصرف في الأصول أو الآلات أو معدات الإنتاج للمشروعات الخاضعة لأحكام قانون الـ SMEs من الضريبة المستحقة إذا استخدمت حصيلة البيع في شراء آلات وأصول جديدة خلال سنة من تاريخ التصرف.
- عدم خضوع أرباح شركة الشخص الواحد للضريبة على الدخل لو الشخص الواحد شخص طبيعي والشركة تخضع لأحكام قانون الـ SMEs.





## قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١

تضمن هذا القانون ضوابط تكوين وإجراءات تأسيس شركات المساهمة والتوصية بالأسهم وذات المسؤولية المحدودة، وشركات الشخص الواحد، وتضمن بعض المزايا والحوافز على النحو الآتي:



إعفاء الشركات المندمجة ومساهموها، والشركة المندمج فيها أو الشركة الناتجة من جميع الضرائب والرسوم التي تستحق بسبب الاندماج المشار إليه بالمادة ١٣٠ من هذا القانون.



إعفاء عقود تأسيس هذه الشركات من رسوم الدمغة ومن رسوم التوثيق والشهر، وكذلك عقود القرض والرهن المرتبطة بأعمال هذه الشركات وذلك لمدة سنة من تاريخ شهر عقد الشركة ونظامها في السجل التجاري.

## قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢

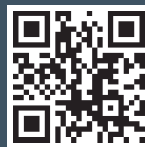
تعفى من الضريبة على القيمة المضافة ومن جميع الضرائب والرسوم أي كان نوعها جميع التصرفات التي تتم على الأصول فيما بين الجهة المستفيدة وبين شركة التصكيك شريطة عدم التصرف في هذه الأصول للغير أو تغيير هيكل ملكية شركة التصكيك، ويشمل هذا الاعفاء ما يأتي:



تسجيل الموجودات والأصول والمنافع التي تتم بين الجهة المستفيدة وشركة التصكيك سواء عند إصدار الصكوك أو عند إعادة الجهة المستفيدة في نهاية مدة الإصدار.



التصرفات العقارية، وتسجيل العقارات اللازمة لنقل ملكية الأصول العقارية التي بين الجهة المصدرة وشركة التصكيك سواء عند إصدار الصكوك أو عند إعادة الجهة المصدرة في نهاية مدة الإصدار.



[www.investinegypt.gov.eg](http://www.investinegypt.gov.eg)

 [gafi-egypt](#)

 [gafieg](#)

 [gafi\\_egypt](#)